BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي

2018

(الجلسة العامة العادية)

(29 أفريل 2019)

الفهرس

I. تقديم البنك	3
II. النشاط	10
1. التمويل	11
تمويل المشاريع الصغرى	12
الصيرفة الإسلامية	19
إنجاز المشاريع	21
تمويل جمعيات القروض الصغيرة	22
2. الإستخلاص	25
قروض المشاريع الصغرى	26
جمعيات القروض الصغيرة	28
III. الأنشطة المساندة	29
1. الإعلام والإشهار	30
2. التنظيم والنظام المعلوماتي	31
3. الموازنة الإجتماعية	32
IV. أهم مؤشرات النتائج المالية لسنة 2018	35
V. القوائم المالية لسنة 2018	37
1. الموازنة	38
2. التعهدات خارج الموازنة	39
3. قائمة النتائج	40
4. جدول التدفقات النقدية	41
5. تحليل القوائم المالية لسنة 2018	42
VI. تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2018	49
1.التقرير العام	50
2.التقرير الخاص	57
VII. تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2018	62
VIII. قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2018	66

I. تقديم البنك التونسي للتضامن

البنك التونسي للتضامن

تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	25 في كافة الولايات
عدد الموظفين:	283
نشاط التمويل :	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة

مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة:

السيدة نجوه بن الأمين بالحاج عبد الله
(2018-2016)

الأعضاء:

السيد رشيد الصغير (2019-2017)

السيد محمد عادل السويسي (2018-2016)

السيد عبد الرؤوف العجيمي (2018-2016)

السيدة آمال الزاوي (2018-2016)

السيدة سميرة الفندري (2018-2016)

السيد الحبيب التومي (2020-2018)

السيد رضا الخلفاوي (2019-2017)
(ممثل صغار المساهمين)

السيد حبيب الحضيري (مستقل) (2019-2017)

السيد يوسف عيداني (مستقل) (2020-2018)

الإدارة العامة:

المدير العام:

السيد محمد كعنيش

المدير العام المساعد :

السيد خليفة السبوعي

اللجان والهياكل التابعة لمجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة المخاطر
- لجنة التعيينات والتأجير
- الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال.

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية:

- السيد منير التليلي
- السيد محفوظ الباروني

مراقبي الحسابات:

- السيد يحي رواتبي عن مجمع مكتبي "فيناكو" و"أ ب س"
- السيد خالد ثابت عن مكتب "إيماك"

مراقب الدولة:

- السيد سفيان بوراوي

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع :

31 ديسمبر 2018

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
القطاع العام	4 155 862	41 558 620	69,26
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	604 929	6 049 290	10,08
القطاع الخاص	1 844 138	18 441 380	30,74
المجموع	6 000 000	60 000 000	100,00

- المساهمة العمومية: 69,26%
- مساهمة القطاع الخاص: 30,74%

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية:

(الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

الأرقام الأساسية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2018-2016)

(المبلغ بالألف دينار) النشاط	2016	2017	2018
مجموع الموازنة	1 108 500	1 284 271	1 399 703
ودائع الحرفاء	*72 544	19 849	18 078
جاري القروض للحرفاء	939 360	1 058 508	1 112 693
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	757 946	840 538	867 764
النتائج			
هامش الفائدة	23 433	25 859	34 651
حجم العمولات	6 012	6 833	5 537
الناتج المصرفي الصافي	29 461	32 698	40 194
النفقات العامة	18 832	22 477	23 543
النتيجة الصافية	3 112	3 101	5 841
الأموال الذاتية	49 843	53 025	78 959
المؤشرات			
مردودية الأموال الذاتية	6,2%	5,9%	7,4%
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج المصرفي الصافي)	63,9%	68,7%	58,6%
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	102	113	142
الناتج الصافي/عدد الفروع (أ.د)	1178	1308	1608
جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د)	3239	3663	3932

** مبلغ لم يتم تعديله على غرار سنة 2017 لغرض المقارنة*

أهم أحداث التي ميزت نشاط البنك خلال سنة 2018

- ✓ تحيين النظام الأساسي للبنك وفق مقتضيات القانون الجديد للبنوك والمؤسسات المالية (48-2016)
- ✓ الترفيع في رأس مال البنك من 40 م د إلى 60 م د
- ✓ الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام
- ✓ المصادقة على برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة ضمن مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2018،
- ✓ ترويج منتج إسلامي جديد "الإجارة مع خيار التملك"
- ✓ الشروع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مهمة تدقيق السلامة المعلوماتية للبنك
- ✓ الشروع في إعداد المخطط المديري للإعلامية
- ✓ إبرام إتفاقية شراكة إطارية مع وزارة التكوين المهني والتشغيل
- ✓ مشاركة البنك في فعاليات الإجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية المنعقدة في تونس
- ✓ إبرام اتفاقية لتنفيذ دفعة ثانية من برنامج جيل جديد من الباعثين في مجال الصيانة العادية للطرقات (BTP2)
- ✓ إبرام اتفاقية لتنفيذ برنامج جيل جديد من الباعثين في مجال خدمات البيئة (Green start up)
- ✓ إبرام اتفاقية مع شركة شال تونس في إطار مسؤوليتها المجتمعية بولاية تطاوين،
- ✓ إبرام اتفاقية شراكة مع التعاونيات الفلاحية (COCEBLEوCCGC) في إطار تمويل منظومات الإنتاج الفلاحي والقروض الموسمية في الزراعات الكبرى،
- ✓ تنفيذ برنامج إعفاء الحرفيين المتحصلين على قروض قبل سنة 2008 في إطار الفصل 57 من قانون المالية لسنة 2018.
- ✓ تنظيم معرضين تجاريين بمناسبة الإحتفال بعشرينية البنك. الأول خاص بمنتوجات الباعثين الممولين من قبل البنك والثاني لمنتوجات المنتفعين بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات.

II. النشاط

التمويل

1. تمويل المشاريع الصغرى
2. الصيرفة الإسلامية
3. جمعيات القروض الصغيرة

1. تمويل المشاريع الصغرى

مصادقات التمويل خلال سنة 2018:

-عدد المصادقات: 11442 قرض

-مبلغ القروض: 154,6مليون دينار

-كلفة المشاريع: 208,4 مليون دينار

-عدد مواطن الشغل المرتقبة: 18 462 موطن شغل

-وقد شهد معدل تمويلات البنك خلال الخمس سنوات الأخيرة (2014-2018) تجاوز ما يقارب 12 ألف قرض بقيمة إستثمار تناهز 200 م د سنويا كما يبرزه الجدول التالي:

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد القروض	11339	11021	12731	13165	11442
مبلغ القروض (م د)	112,3	115,3	157,9	164,4	154,605
كلفة المشاريع (م د)	150,6	155,2	217,2	231,2	208,399

✓معدل نسبة التطور السنوي (2014-2018) لمبلغ القروض: 9%

✓معدل نسبة التطور السنوي (2014-2018) لكلفة المشاريع الممولة: 10%

وبذلك تكون الحصيلة الجملية للتمويلات منذ إحداث البنك (1998-2018) كما يلي:

عدد القروض: 190 670

مبلغ القروض: 1 560,028م د

كلفة الإستثمارات: 2 159,219م د

تحليل نتائج نشاط التمويل لسنة 2018

التوزيع حسب القطاعات الإقتصادية :

كلفة المشاريع

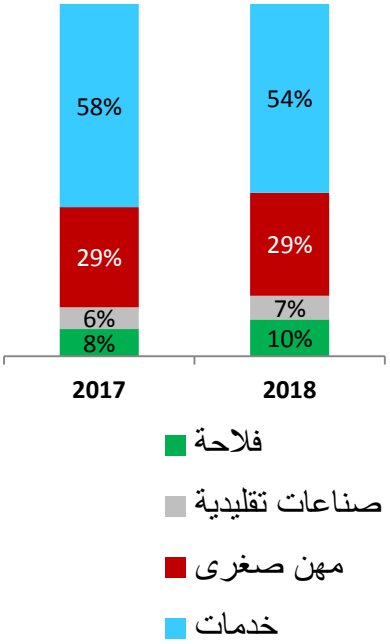

عدد القروض

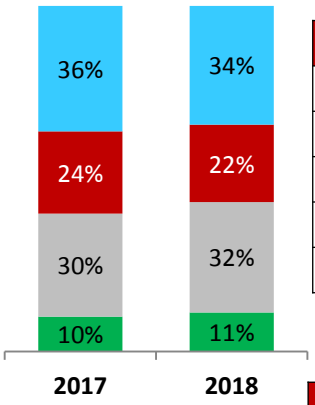

سنة 2017

	عدد القروض	مبلغ القروض	الكلفة
فلاحة	1 329	12,1	17,8
صناعات تقليدية	3 920	11,8	14,2
مهن صغرى	3 142	44,7	65,9
خدمات	4 774	95,8	133,3
المجموع	**13 165**	**164,4**	**231,2**

سنة 2018

	عدد القروض	مبلغ القروض	الكلفة
فلاحة	1 287	14,9	21,7
صناعات تقليدية	3 662	12,6	14,1
مهن صغرى	2 556	43,8	60,9
خدمات	3 937	83,4	111,7
المجموع	**11 442**	**154,6**	**208,4**

أهمية حصة قطاع الخدمات مع تحسن بنقطتين في حصة القطاع الفلاحي

التوزيع حسب المستوى التعليمي للباعثين:

كلفة الإستثمارات

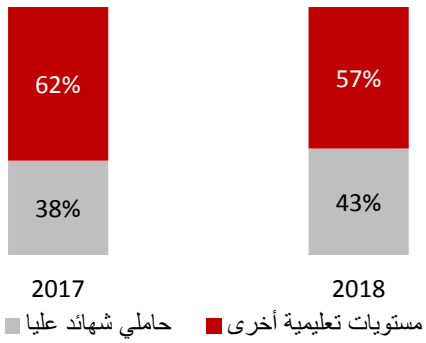

عدد القروض

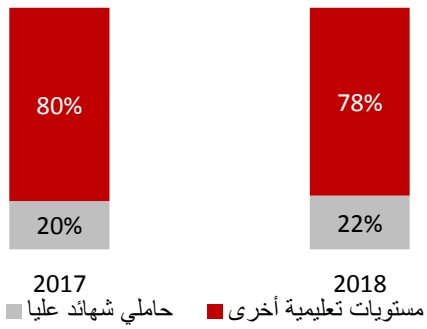

تطور حصة حاملي الشهائد العليا خلال سنة 2018 من عدد القروض من 20% إلى 22 % لتبلغ 43 % من حجم الإستثمارات مقابل 38 % في السنة السابقة.

التوزيع حسب الجهات

حصة الجهات الداخلية دون النتائج المرتقبة تستدعي مزيد العمل على دفع المبادرة على بعث المشاريع بهذه الجهات خاصة من قبل حاملي الشهائد العليا .

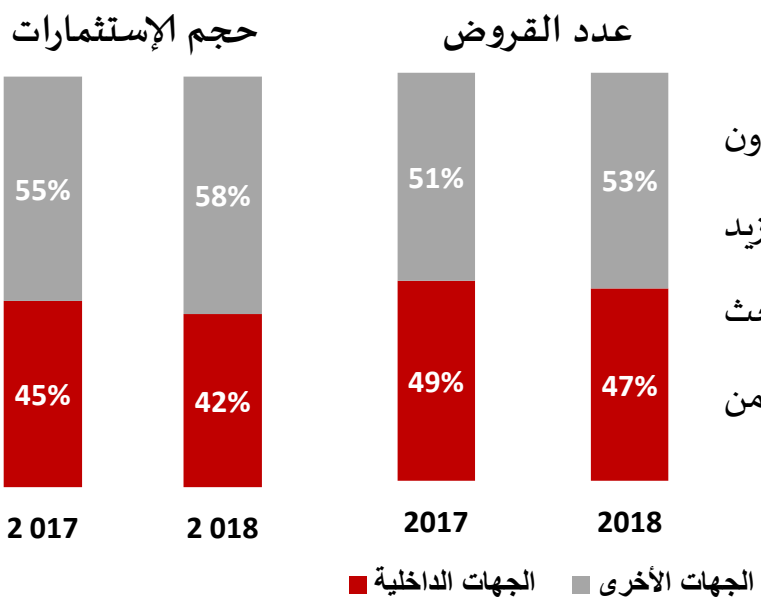

التوزيع حسب النوع الإجتماعي

تواصل تطور حصة المرأة من القروض خلال سنة 2018 حيث بلغت 49% مقابل 48% خلال سنة 2017.

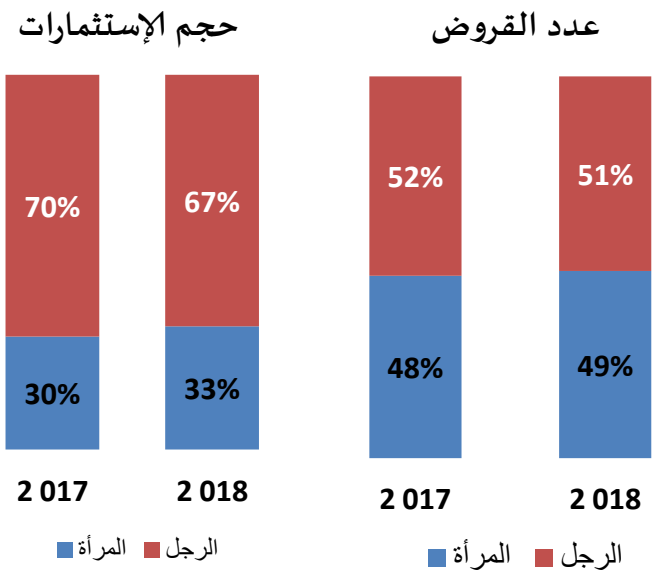

التوزيع حسب نوعية المشروع

نسبة حصة مشاريع الإحداث: 69%

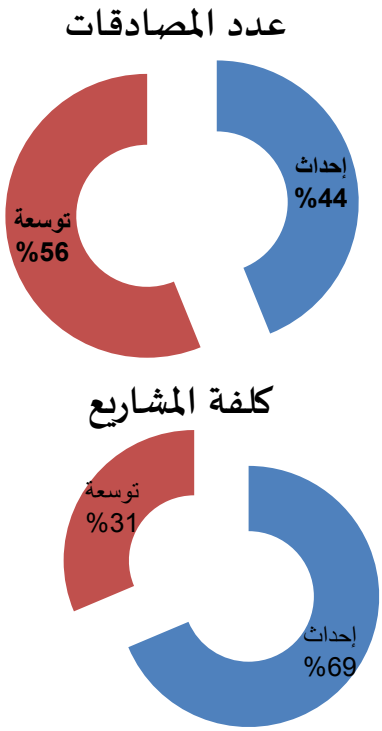

البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

❖ برنامج التمويل

1 . برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية

-محتوى البرنامج:

برنامج في إطار قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) لتمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن. وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- المنظومات الاقتصادية في القطاع الفلاحي
- المنظومات الاقتصادية في قطاع الصناعات التقليدية
- القروض الموسمية في القطاع الفلاحي .

وتقدر الإعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2018 بـ16,666م د موزعة كما يلي:

- بعنوان منظومات اقتصادية: 13,333م د
- بعنوان قروض موسمية : 3,333م د.

-إنجازات سنة 2018

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **1337**
- كلفة الإستثمارات: **20,403 م د**
- عدد إحداثات مواطن الشغل: **2259**

2- برنامج الشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة

يتمثل البرنامج في خطة تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة للتمكين الإقتصادي للمرأة ودعم المبادرات النسائية لبعث مشاريع ومؤسسات صغرى.

ويتدخل البرنامج من خلال :

- ✓ تمويل مشاريع صغيرة بكلفة لا تتجاوز 10 آلاف دينار في شكل إعتماد واجب إرجاعه بشروط ميسرة؛
- ✓ المساهمة في تمويل مؤسسات صغرى التي لها كلفة بين 10 و100 أد في شكل قرض مساهمة بنسبة 20 % من كلفة الإستثمار و80% في شكل قرض على موارد البنك.

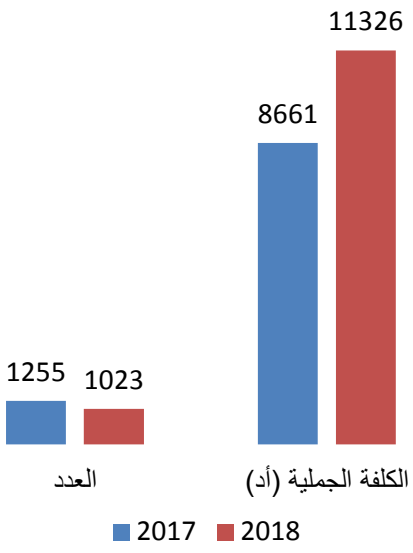

-إنجازات سنة 2018

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **1023**
- كلفة الإستثمارات: **11,326 م د**
- عدد إحداثات الشغل المرتقبة: **1739**

3- برنامج جيل جديد من الباعثين في مجال الصيانة العادية للطرقات (2)

-محتوى البرنامج:

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لبعث مقاولات صغرى من قبل حاملي الشهائد العليا في مجال الصيانة العادية للطرقات في نسخته الثانية.

ويتمثل البرنامج في توفير التكوين التكميلي والإحاطة عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإسناد قروض عن طريق البنك بشروط تفاضلية (مبلغ القرض 90 % من كلفة المشروع ونسبة فائدة بـ2%) مع إبرام صفقة لمدة ثلاث سنوات مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

-إنجازات سنة 2018

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: **67**
- كلفة الإستثمارات: **8,172 م د**
- عدد إحداثات الشغل المرتقبة: **215**

4 . آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية:

خط تمويل يتصرف فيه البنك منذ سنة 2009 بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

ويتبين من خلال المصادقات تطور معدل القرض من 2700 دينار خلال سنة 2017 إلى حوالي 3 آلاف دينار خلال سنة 2018 بعد أن تم الترفيع في سقف هذا الصنف من القروض.

وقد ساهم الإجراء المتعلق بإعفاء الحرفيين من المتخلد بذمتهم بعنوان القروض المسندة قبل سنة 2009 في إعطاء دفع لهذا القطاع وذلك من خلال تمكين الحرفيين من الحصول على تمويلات جديدة.

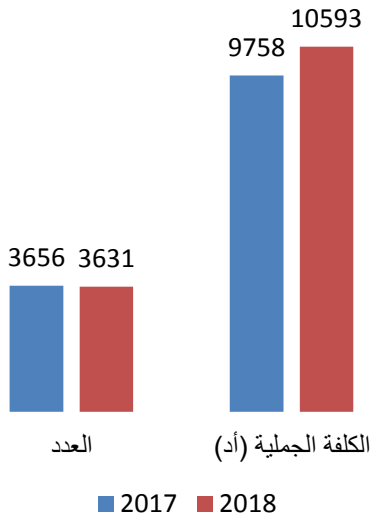

❖ آليات التمويل الذاتي

1. برنامج إعتماد الإنطلاق

آلية وضعتها الدولة (وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي) لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي المطلوب من قبل البنك.

إنجازات سنة 2018

- الإعتمادات المحالة إلى البنك: 10 م د
- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 2182
- مبلغ الإعتمادات المسندة: 21,9 م د
- كلفة الإستثمارات: 72,6 م د

علما وأن البنك قام بتقديم تسبقة قدرها 6,2 م د لفائدة هذا البرنامج لعدم تعطيل إنجاز المشاريع بعد أن تم صرف كافة الإعتمادات المرصودة بعنوان سنة 2018 ضمن ميزانية الدولة لهذه الآلية.

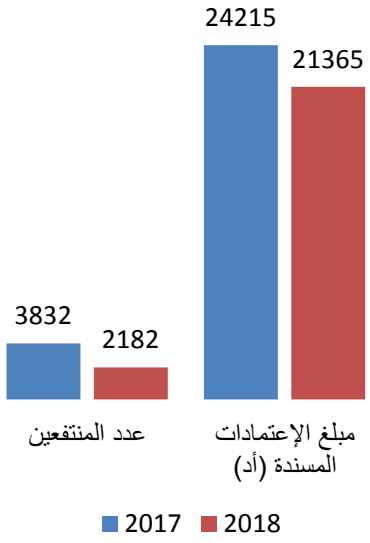

2- برنامج المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة لتمويل المشاريع الصغرى

-محتوى البرنامج:

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع شركة فسفاط قفصة في إطار مسؤولياتها المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالحوض المنجمي على بعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي والتنمية الجهوية (10 مليون دينار). ويهدف البرنامج إلى توفير 50% من كلفة المشاريع والمؤسسات الصغرى في شكل قرض مساهمة و50 % في شكل قرض على موارد البنك.

الإنجازات	سنة 2018	الوضعية الجملية
عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج:	108	231
كلفة الإستثمارات (م د):	5,007	9,794
عدد إحداثات الشغل المرتقبة:	145	310

3- برنامج الأمم المتحدة للتنمية لبعث المشاريع الصغرى بولايات الجنوب التونسي

-محتوى البنامج:

يتمثل البرنامج في تركيز بيئة محلية مشجعة على الإستثمار وبعث المؤسسات. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تمويل 40 مشروع ومؤسسة صغرى مع توفير الإحاطة والمرافقة.

-إنجازات سنة 2018

•عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 7

كلفة الإستثمارات: 427 أد

4 . برامج دعم التمويل الذاتي للشركات البترولية

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بولايتي تطاوين وقبلي في إطار المسؤولية المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالمناطق البترولية على توفير التمويل الذاتي المستوجب لبعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي والتنمية الجهوية.

إنجازات سنة 2018

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 88
- مبلغ الإعتمادات: 0,472م د
- كلفة الإستثمارات: 1,908 م د

2. الصيرفة الإسلامية

واصل البنك خلال سنة 2018 تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى بصيغتي المرابحة والإجارة.

التمويل بصيغة المرابحة

تتمثل التمويلات الممنوحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

التمويل بصيغة الإجارة مع خيار التملك

تركزت التمويلات الممنوحة في إطار الدفعة الأولى من منتج الإجارة في وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم والغلال وغيرها ...

الإنجازات

وقد تمكن البنك من إسناد 912 تمويل بكلفة إستثمارات قدرها 36,125 م د . ومن المرقب أن تساهم هذه التمويلات في إحداث قرابة 1500 موطن شغل جديد.
وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (أد)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	410	16 311	765
الإجارة	502	19 814	726
المجموع	**912**	**36 125**	**1 491**

وبذلك تكون الوضعية الجملية في موفى سنة 2018 كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمار (أد)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	1 595	58 146	3 022
الإجارة	555	22 367	779
المجموع	**2 150**	**80 513**	**3 801**

أهم مؤشرات التمويل بصيغة المرابحة :

حسب القطاعات الإقتصادية

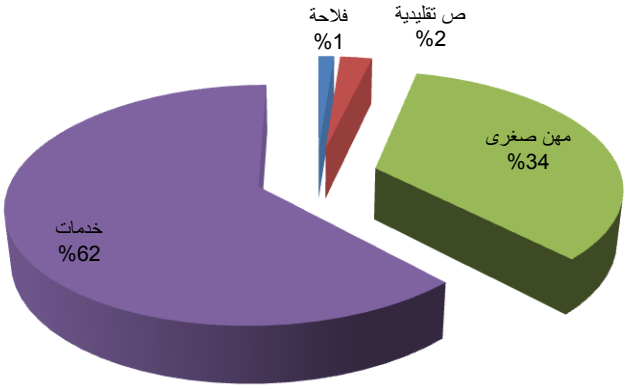

إستأثر قطاع الخدمات بالقسط الأكبر من التمويلات بنسبة 62% يليه قطاع المهن الصغرى 34% .

حسب المستوى التعليمي

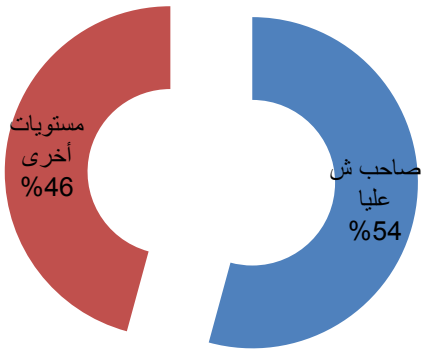

يلاحظ إقبال أكبر لحاملي الشهائد العليا على هذا الصنف من التمويل حيث بلغت حصتها 54% في حين لم تتجاوز 43% بصيغ التمويل الأخرى.

حسب نوعية المشروع

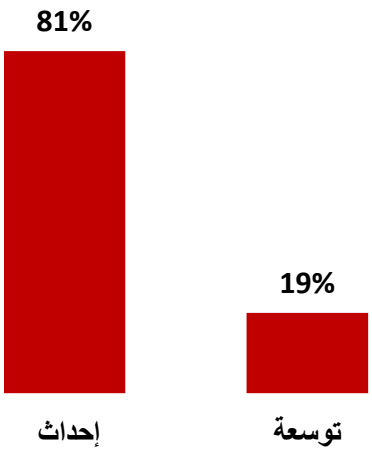

تتمثل التمويلات الممنوحة في إحداث مشاريع جديدة بنسبة 81 % وهو ما من شأنه أن يساعد على إحداث عدد أكبر من مواطن الشغل الجديدة تحقيقا لأهداف البرنامج.

أهم مؤشرات التمويل بصيغة الإجارة:

حصة قطاع الخدمات: 94%

حصة المشاريع الجديدة: 35%

حصة حاملي الشهائد الجامعية: 13%

حصة المرأة: 9%

3. إنجاز المشاريع

بلغت الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2018 ما قدره 130,531 م د لفائدة 10618 مشروع مقابل 174,257 م د في السنة السابقة.

ويعود هذا التراجع أساسا إلى توقف نشاط الصندوق Fonapram وآلية إعتماد الإنطلاق.

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 7094 عملية تزوّد لفائدة منتفعين بقروض من البنك بقيمة جملية في حدود 120,455 مليون دينار، موزعة كما يلي :

- 670 عملية تزوّد لاقتناء وسائل نقل مختلفة (سيارات – شاحنات - جرارات - ...) بقيمة جملية في حدود 30,209 مليون دينار.
- 6424 عملية تزوّد لاقتناء تجهيزات مختلفة (تجهيزات - معدات - مواشي...) بقيمة جملية في حدود 90,246 مليون دينار.

كما قام البنك بـ 8230 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها 31,162 مليون دينار لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة ومصاريف التهيئة.

4. منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

عدد الجمعيات الناشطة

2018	2017	2016	2015
200	191	186	174

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات خلال سنة 2018، 52702 قرض بمبلغ يقدر بـ97,1 م د مقابل 59675 قرض بمبلغ يناهز 107,337 م د خلال سنة 2017.

كما شهدت سنة 2018 مواصلة البرنامج الخصوصي لإسناد القروض الصغيرة في إطار منظومات إنتاج وقروض موسمية فلاحية لدعم البرنامج العادي لمنظومة القروض الصغيرة.

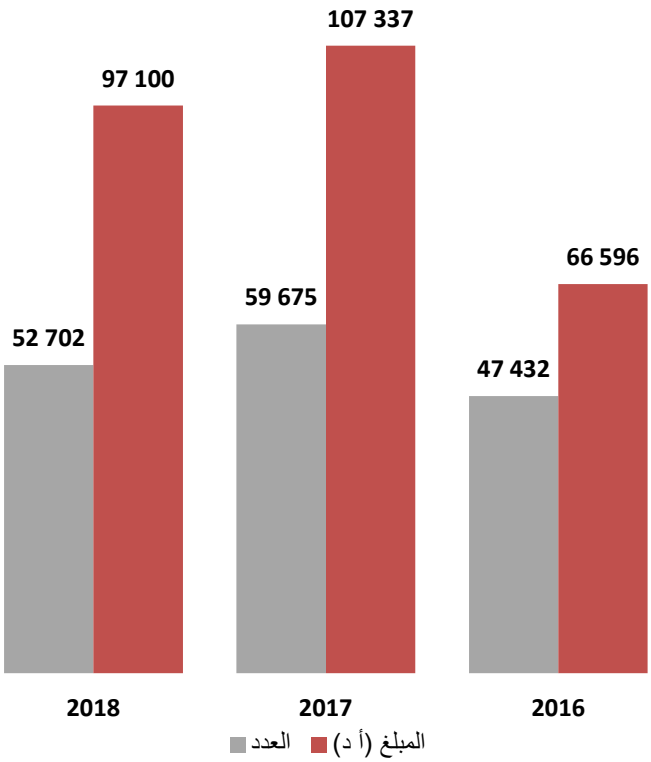

وبذلك ترتفع حصيلة القروض الصغيرة إلى غاية موفى سنة 2018 إلى **808 ألف قرض بمبلغ جملي في حدود 906,450 م د .**

وقد شهدت تمويلات الجمعيات نسقا تصاعديا خلال سنتس 2017- 2018 بفضل البرامج الخصوصية كما يلي:

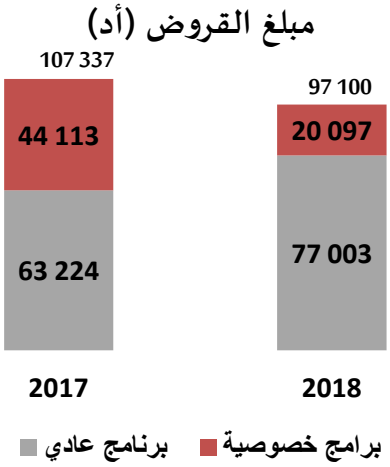

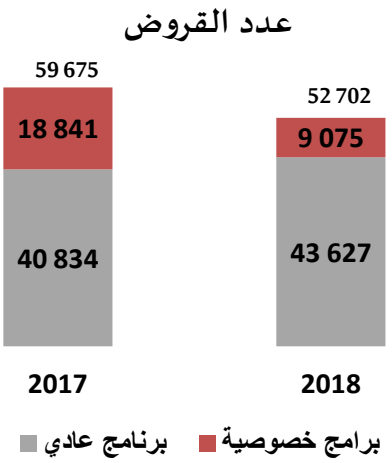

تقدر حصة الجهات الغربية بـ45% من القروض الصغيرة خلال سنة 2018

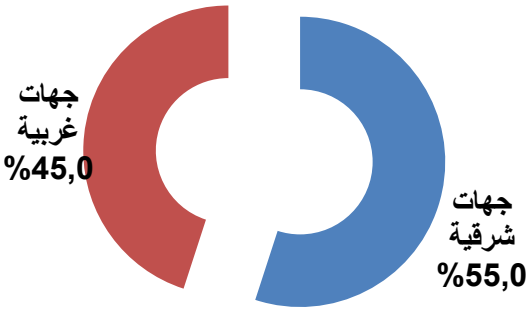

أهمية حصة القطاع الفلاحي خاصة في إطار منظومات الإنتاج

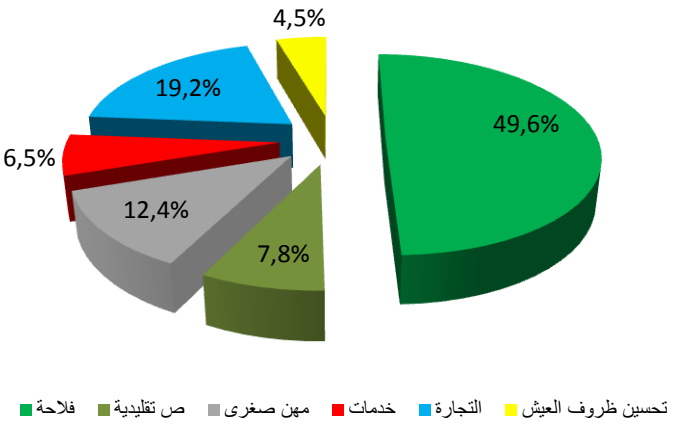

تطور حصة المرأة من 51% خلال سنة 2017إلى 53,5% خلال سنة 2018:

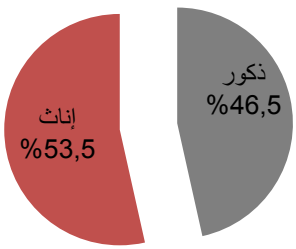

برنامج إعادة الهيكلة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة :

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- إحداث لجنة قيادة وطنية لمواكبة إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة بإشراف وزارة المالية وبمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة،
- ضبط خطة عمل من قبل لجنة القيادة حول إعادة الهيكلة عبر اندماج الجمعيات المتواجدة في كل ولاية صلب جمعية جهوية واحدة بهدف اكسابها الحجم والامكانيات التي تمكنها من العمل بأكثر نجاعة بالإضافة إلى تسهيل عملية الرقابة (رقابة 24 جمعية عوضا عن رقابة 280 جمعية) . وكذلك الإمتثال لمقتضيات التشريع الجديد للتمويل الصغير
- المصادقة على عملية إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جوان 2018.
- تحديد رزنامة عمل للشروع في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة صلب لجنة القيادة المحدثة في الغرض لدى وزارة المالية .
- إعداد و المصادقة على كراس الشروط لانتداب مكاتب الدراسات لمرافقة الجمعيات في برنامج إعادة الهيكلة.

الإستنتاج

1. قروض المشاريع الصغرى
2. القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1. إستخلاص قروض المشاريع الصغرى

سجل البنك خلال سنة 2018 نسبة إستخلاص بـ**81,2 %** مقابل تقريبا نفس النسبة المسجلة خلال السنة السابقة.

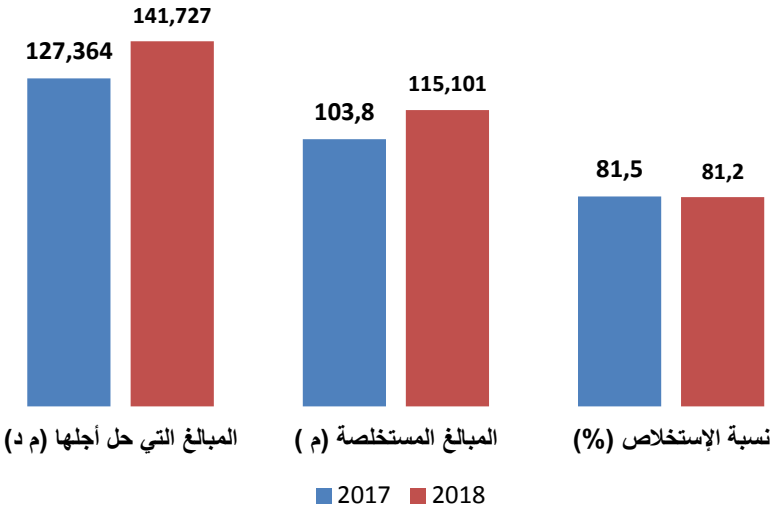

كما تطورت المبالغ المستخلصة من 103,8 م د خلال سنة 2017 إلى ما يزيد عن 115 م د خلال سنة 2018.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاص خلال الفترة (2013-2018) تطورا بنسق تصاعدي متواصل لهذا النشاط بفضل الإجراءات والآليات المتنوعة التي يعتمدها البنك في هذا المجال:

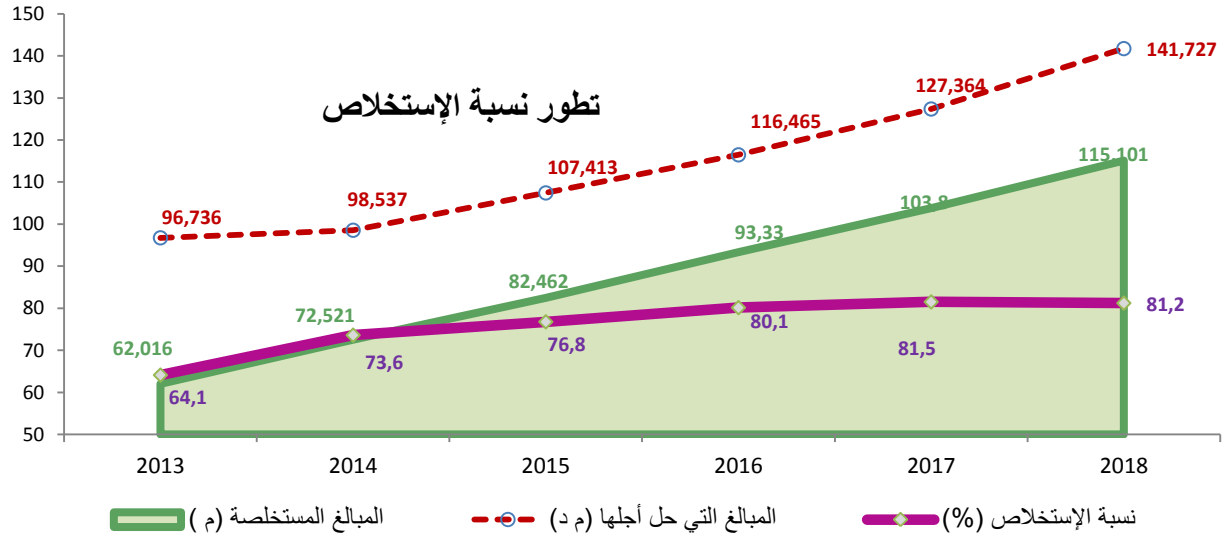

أما على صعيد الوضعية الجملية للإستخلاص فقد تحسنت النسبة العامة بـ1,11 نقطة مقارنة بسنة 2017 لتبلغ في موفى سنة 2018 نسبة قدرها 70,6% مقابل 69,49% في موفى سنة 2017.

تحليل نتائج الإستخلاص لسنة 2018

يبرز تحليل نتائج الإستخلالص خلال سنة 2018 حسب الولايات تحقيق 9 ولايات لنسب أرفع من المعدل الوطني لا تزال نسب الإستخلاص في ولايات قفصة والقصرين وتطاوين والكاف ضعيفة نسبيا.

-سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة إستخلاص خلال سنة 2018 بنسبة تناهز 91%

-بلغت نسبة الإستخلاص لحاملي الشهائد العليا قرابة 89%

أهم إجراءات وآليات الإستخلاص خلال سنة 2018

تمكن البنك من تحسين نتائج الإستخلاص بمواصلة العمل وتكثيف المتابعة خاصة عبر الإجراءات التالية:

- ✓ إرسال إشعارات بريدية إلى الحرفاء بصفة دورية.
- ✓ إرسال إرساليات قصيرة للتذكير بحلول أجل الأقساط أو لحث الحرفاء على الإيفاء بتعهداتهم وإعلام المتلددين منهم بتحويل ملفاتهم إلى طور النزاعات.
- ✓ عقد جلسات دورية مع كافة رؤساء الفروع الجهوية والمكلفين بالإستخلاص والنزاعات والمصالح المركزية لمتابعة ملفات الإستخلاص والنزاعات،
- ✓ إبرام اتفاقية مع شركة مساعدة على الإستخلاص ووقع تكليفها بحافظة متكونة من الحرفاء (صنف المخاطر: 3 و4 و5).
- ✓ متابعة الباعثين الذين إلتحقوا بوظيفة مؤجر في القطاع العام والخاص، وذلك من خلال السجلات التي تحصل عليها البنك من CNSS/CNRPS وتكليف محامين في كل فرع قصد إتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم (تنفيذ عقل على الأجور والمرتبات وعقل على الحسابات البنكية).
- ✓ تنظيم دورات تكوينية للإطارات المكلفة بمتابعة الإستخلاص والنزاعات بالفروع برسكلتها وتعزيز قدراتها في مجال متابعة الإستخلاص والنزاعات؛
- ✓ تركيز منظومة متابعة النزاعات والتي سوف ينطلق البنك في إستغلالها فعليا في مفتتح سنة 2019.

2. نشاط إستخلاص منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

شهدت نتائج الإستخلاص جمعيات القروض الصغيرة خلال الفترة (2015-2018) تطورا متواصلا يبرز خاصة على مستوى المبالغ المستخلصة ونسب الإستخلاص.

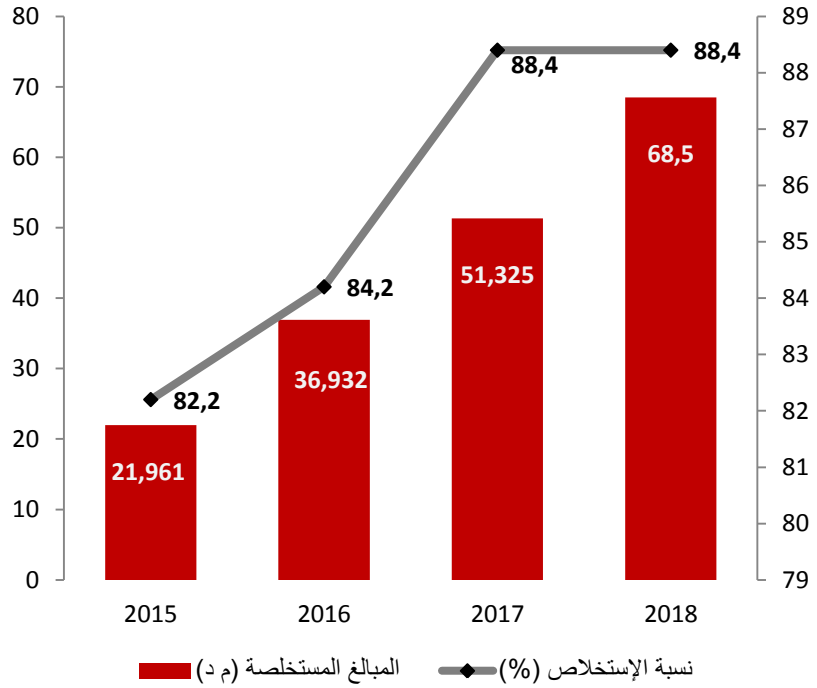

تطور المبالغ المستخلصة:

من 22 م د سنة 2015 إلى 68,5 م د سنة 2018

تطور النسبة العامة للإستخلاص:

من 82% إلى 88%

هذا وتجدر الإشارة إلى أن 91 جمعية لها نسبة إستخلاص تفوق 90%.

III. الأنشطة المساندة

1. الإعلام والإشهار
2. التنظيم والنظام المعلوماتي
3. الموازنة الإجتماعية

1- الإعلام والإشهار

1- تنظيم معرض تجاري للباعثين الشبان الممولين من قبل البنك:

نظم البنك أيام 22-24 مارس 2018 بمناسبة مرور 20 سنة عن إحداثه معرضا تجاريا للباعثين الممولين من قبله تحت إشراف السيد وزير المالية بقصر المعارض بالشرقية.
وقد شارك في هذا الصالون أكثر من 150 باعث من كافة ولايات الجمهورية لعرض وبيع منتوجاتهم. إلى جانب عددا من مزودي المعدات والتجهيزات.
كما تم خلال هذه التظاهرة إسناد 4 جوائز لأفضل مشاريع مولها البنك في المجالات الواعدة (الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الأخضر، مبادرة نسائية، وأفضل مشروع محدث لمواطن الشغل).
وقد مثل هذا الصالون فرصة إشهارية مهمة ساهمت في مزيد إشعاع البنك والتعريف بمنتوجاته في مختلف القطاعات.
هذا وبعد النجاح الذي سجلها هذا الصالون فقد أوصى وزير المالية الذي زار هذا الصالون بدعم هذه المبادرة والحرص على تنظيمها بصفة دورية ودعم تغطيتها الإعلامية قصد تحسيس الشباب للإقبال على بعث المشاريع الخاصة.

2- تنظيم معرض تجاري للباعثين الشبان الممولين عن طريق جمعيات القروض الصغيرة :

شهدت سنة 2018 تنظيم معرض تجاري للباعثين الممولين عن طريق جمعيات القروض الصغيرة بالشراكة مع الجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير أيام (27-29) سبتمبر 2018 بقصر المعارض بالشرقية و بمشاركة 170جمعية من كافة الولايات.
وقد تم خلال المعرض توزيع جوائز على أحسن جمعيات من حيث نسب الإستخلاص وحسن التصرف و متابعة القروض وقد كانت حصيلة الجوائز على النحو التالي:

- الجائزة الأولى تحصلت عليها جمعية مجردة للتنمية بمجاز الباب
- الجائزة الثانية تحصلت عليها جمعية القيروان للاعتماد على الذات
- الجائزة الثالثة تحصلت عليها جمعية الأفاق ببنزرت الجنوبية.

2- التنظيم والنظام المعلوماتي

تميّزت سنة 2018 بمواصلة تطوير الإطار التنظيمي للبنك من خلال إصدار عديد المذكرات والمناشير التنظيمية لتحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك.

كما واصل البنك تعزيز نظامه المعلوماتي أساسا بـ:

- ✓تثبيت إدماج وإستغلال منتج الإجارة الإسلامية ضمن النظام المعلوماتي للبنك
- ✓وضع وتركيز برمجية جديدة ضمن النظام المعلوماتي للبنك خاصة بإعادة جدولة ودمج القروض في إطار دعم وضعيات الحرفاء وإنقاذ المشاريع المتعثرة
- ✓إثراء وتعزيز وتحسين أداء منتج المرابحة ضمن النظام المعلوماتي للبنك على ضوء نتائج الإستغلال وإستجابة لمتطلبات الجوانب العملية مع إحترام الضوابط الشرعية
- ✓تعزيز إجراءات التحكم وإحترام نسب الفائدة المشطة على مستوى النظام المعلوماتي
- ✓تركيز منظومة جديدة خاصة بالتصرف في الموارد البشرية
- ✓تعزيز سلامة بعض الأنظمة والتجهيزات المركزية للبنك
- ✓تركيز وتأهيل نظام التسجيل والحفظ للمنظومة المركزية للبنك وللمعطيات والبرمجيات (plateforme du site centrale)
- ✓الإنطلاق في المرحلة الثانية من إعداد المخطط المديري للإعلامية للبنك للثلاث سنوات القادمة

•إنجاز مهمة مساعدة ومرافقة لإعادة هيكلة المنظومة المركزية (RISC)

- ✓ تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق. وذلك بوضع برنامج متكامل لذا الغرض إنطلق البنك في تنفيذه .

3. الموازنة الإجتماعية

الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك283 موظفا في موفى ديسمبر 2018مقابل 289 خلال السنة السابقة، يتوزعون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	196	69%
أعوان تأطير	35	12%
أعوان التسيير	14	5%
أعوان التنفيذ	25	9%
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	13	5%
المجموع	**283**	**100**

ب-حسب النوع الإجتماعي :

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ42%.

	العدد	النسبة (%)
رجال	166	59
نساء	121	41
المجموع	**283**	**100**

1-حسب الفئة العمرية :

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): 81%.

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0%
35-25 سنة	18	6%
50-36 سنة	212	75%
55-51 سنة	34	12%
55 سنة ما فوق	19	7%
المجموع	283	100%

تمثل نسبة العاملين بالمقر الإجتماعي 44% من مجموع الأعوان مقابل 56% بالفروع الجهوية.

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الإجتماعي	64	60	124
الفروع	102	57	159
المجموع	166	117	283

2 . الصندوق الإجتماعي:

كما إهتم البنك بالجانب الإجتماعي، حيث تم خلال سنة 2018إسناد 26قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ جملي يقدر بـ 775 أد خصص بالأساس لتمويل إقتناء وبناء مسكن.

3 . التكوين

تم خلال سنة 2018 الإنطلاق في إستغلال مركز التكوين بمقر البنك. وذلك من خلال تنظيم عديد الدورات التكوينية لفائدة موظفي البنك خاصة في مجالات متابعة الإستخلاص والنزاعات , كما تم تنظيم دورة تكوينية حول المنتج الجديد «الإجارة الإسلامية»,

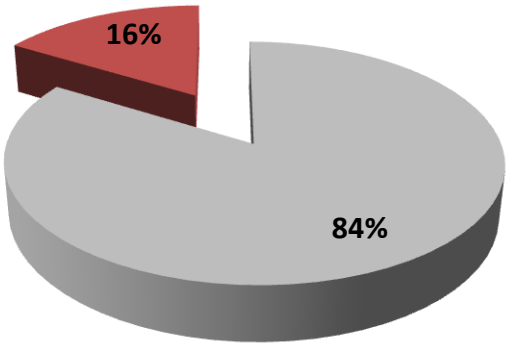

عدد المتكونين:

123

نفقات التكوين:

106أد

المجالات:

الدورات الخارجية:

المالية، الجباية، المحاسبة، الإعلامية والسلامة المعلوماتية، الصفقات العمومية ، المالية الإسلامية، السياسة النقدية، تقنيات الجرد، الاتصال، الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب...

الدورات الداخلية:

تنظيم دورتين تكوينيتين حول:

- المنتج الإسلامي الجديد "الإجارة"
- متابعة الإستخلاص وإجراءات النزاعات

التكوين الإشهادي	بنكي (ITB)	مالي (IFID)
(5)	4	1

التكوين الأساسي (التربصات):

لفائدة 42 طالب

IV. أهم مؤشرات النتائج المالية لسنة 2018

1. المؤشرات المالية:

- **مجموع الموازنة : 1.399,703 م د**

تطور مجموع الموازنة بمعدل **11,5%** خلال الثلاث سنوات (2016-2018)

- **جاري القروض على الحرفاء : 1.112,693 م د**

تطور جاري القروض على الحرفاء بمعدل سنوي **10,8%** خلال الثلاث سنوات (2016-2018)

- **الموارد الخصوصية والإقتراضات: 1.219,945 م د**
- **الأموال الذاتية: 78,959 م د**

تم الترفيع في رأس مال البنك خلال سنة 2018 بـ20 مليون دينار.

2. مؤشرات النتائج:

- **الناتج البنكي الصافي: 40,194م د**

معدل تطور سنوي بـ**16%** خلال الثلاث سنوات (2016-2018)

تطور العمولات بمعدل سنوي بـ**11,7%** خلال الثلاث سنوات (2016-2018)

- **تطور هامش الفائدة** بمعدل **17,8%** خلال الثلاث سنوات (2016-2018)
- **النتيجة الصافية: 5,841 م د**

تحقيق نتيجة صافية إيجابية لمدة خمسة سنوات متتالية.

3. إحترام المؤشرات القانونية المتعلقة بالتصرف الحذر:

- **نسبة السيولة: 203,9%** (النسبة الدنيا القانونية: 90%)
- **نسبة كفاية رأس المال: 34,6%** (النسبة الدنيا القانونية: 10%)

V. القوائم المالية لسنة 2018

1- الموازنة

(بالألف دينار)	31/12/2017	31/12/2018	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	6 132	9 100	2 968	48,4
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	180 865	231 458	50 593	28
مستحقات على الحرفاء	1 058 508	1 112 693	54 185	5,1
محفظة سندات الاستثمار	2 047	1 983	<64>	<3,1>
الأصول الثابتة	7 606	7 220	<386>	<5,1>
أصول أخرى	29 113	37 249	8 136	<27,9>
المجموع	1 284 271	1 399 703	115 432	9
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	1 879	1 876	<3>	<0,2>
المؤسسات المالية والبنكية	149	119	<30>	<20,1>
ودائع وأموال الحرفاء	19 849(1)	18 078	<1 771>	<8,9>
موارد خصوصية وإقتراضات	1 117 071	1 219 945	102 874	9,2
خصوم أخرى	92 298	80 726	<11 572>	<12,5>
مجموع الخصوم	1 231 246	1 320 744	89 498	7,3
الأمـوال الذاتية				
رأس المال	40 000	60 000	20 000	50
الإحتياطات	5 503	6 372	869	15,8
أرباح مؤجلة	4 421	6 746	2 325	52,6
نتيجة الفترة	3 101	5 841	2 740	88,4
مجموع الأمـوال الذاتية	**53 025**	**78 959**	**25 934**	**48,9**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	1 284 271	1 399 703	115 432	9

(1) مبلغ وقع تعديله بغرض المقارنة

2- التعهدات خارج الموازنة

(بالألف الدينار)	2017-12-31	2018-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	837	675
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصوم المحتملة	837	675
تعهدات التمويل المقدمة	56 988	85 805
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	56 988	85 805
التعهدات التمويل المقبولة	50 296	50 829
ضمانات مقبولة	1 021 520(1)	1 078 083
مجموع التعهدات المقبولة	1 071 816	1 128 912

(1) مبلغ وقع تعديله بغرض المقارنة

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2017-12-31	2018-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	36 237	45 488	9 135	25,2
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	29 398	39 945	10 547	35,9
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	6	6	-	-
عمولات	6 833	5 537	<1 296>	<19>
أعباء الإستغلال البنكي	<3 539>	<5 294>	1 755	49,6
فوائد مدينة	**<3 539>**	**<5 294>**	**1 755**	**49,6**
الناتج البنكي الصافي	32 698	40 194	7 496	22,9
مخصصات المدخرات	<2 753>	<4 350>	1 597	58
إيرادات إستغلال أخرى	189	130	<59>	<31,2>
الأجور	<16 360>	<17 293>	933	5,7
أعباء الإستغلال العامة	<6 117>	<6 250>	133	2,2
مخصصات الإستهلاكات	<1 318>	<1 300>	18	<1,4>
نتيجة الإستغلال	6 339	11 131	4 792	75,6
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	<17>	<42>	<25>	<147>
الأداء على الشركات	<2 818>	<4 592>	1 774	63
نتيجة الأنشطة العادية	3 504	6 497	2 993	85,4
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	**<403>**	**<656>**	253	62,8
النتيجة الصافية	3 101	5 841	2 740	88,4
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	3 101	5 841	2 740	88,4

4- جدول التدفّقات النقدية

	2017-12-31	2018-12-31
نشاط الاستغلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	35 306	44 499
أعباء الإستغلال البنكي	<73>	<66>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<80 579>	<51 804>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	<2 221>	4 231
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<15 601>	<17 119>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<40 622>	<40 597>
الأداء على الشركات	<4 058>	<2 283>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<107 848>**	**<63 139>**
نشاط الإستثمار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<1 071>	<914>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<1 071>**	**<914>**
نشاط التمويل		
إصدار أسهم	-	-
تسديد ديون	<5 787>	<27 556>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	168 953	145 202
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**163 166**	**117 646**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	54 246	53 594
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	130 725	184 971
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**184 971**	**238 565**

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2018

سجل البنك نموا في حجم موازنته بنسبة 9% لتبلغ ما قيمته 1 399,703 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2018مقابل 1 284,271 م د في نهاية سنة 2017.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 79,5% من أصول البنك، تطورا بنسبة 5,1% بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسبة 87% من مجموع الموازنة في موفى سنة 2017 نموا بنسبة 9,2%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2018ناتجا بنكيا صافيا بـ40,194 م د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 22,9% مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2017.

سجل البنك تطورا هاما في نتيجة الإستغلال لسنة 2018 بنسبة 75,6% لتبلغ 11,131 م د مقابل 6,339 م د خلال سنة 2017،

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2018 نتيجة ربحية بـ5,841 م د مقابل 3,101 م د خلال سنة 2017.

1- الموارد

1.1-الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 78,959 في 31 ديسمبر 2018مقابل 53,025 م د سنة 2017. مسجلت تطورا بمبلغ قدره 25,934 م د منه 20 م د يمثل مبلغ الترفيع في رأس مال البنك الذي أقرته الجلسة العامة الخارقة للعادة بتاريخ 11 جويلية 2018.

وبذلك تتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) وإحتياطات قدرها 6,372 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 6,746 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2018 في حدود 5,841 مليون دينار.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 320,744 م د في موفى سنة 2018 مقابل 1 231,246 م د فى سنة 2017، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2018 بمبلغ قدره 102,874 م د إذ بلغت 1 219,945 م د مقابل 1 117,071 م د في موفى سنة 2017.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

مصادر التمويل	المبلغ
موارد تصرّف للحساب:	668,956 م د
إقتراضات وموارد خصوصية:	549,181 م د
ديون مرتبطة	1,808 م د
المجموع	**1 219,945**

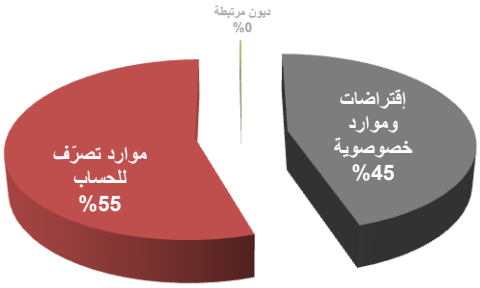

أ-موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	250,947	37,51
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	173,600	25,95
خط اعتماد الانطلاق	72,538	10,84
برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	65,224	9,75
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	30,723	4,59
خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرقات (وزارة التجهيز)	16,656	2,49
خط تمويل وزارة المرأة	15,747	2,35
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	14,000	2,09
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,089	1,21
برنامج التمويل شركة فسفاط قفصة	4,607	0,69
خطوط تمويل قروض صغيرة (ETAP)	3,695	0,55
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,37
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	1,943	0,29
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,28
خط تمويل ETAPتطاوين 1	1,546	0,23
خط تمويل BRITCH GAZ	1,301	0,19
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,16
خط تمويل ETAPتطاوين 2	0,658	0,10
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,601	0,09
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,08
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,07
خطوط تمويل STORM	0,388	0,06
برامج أخرى ((OMS-SSI ECO Monitoring – OVERSEAS- SEREPT	0,269	0,04
المجموع	**668,956**	**100,000**

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2018 كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	299,100	54,5
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	122,518	22,3
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	77,563	14,1
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	50,000	9,1
المجموع	**549,181**	**100**

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفى سنة 2018 ما قدره 18,078 م د مقابل 19,849 م د في موفى سنة 2017 ويمثل الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى 8,972 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2018 في حدود مبلغ قدره 1,876 م د مقابل 1,879 م د سنة 2017.

الخصوم الأخرى

تراجع بند الخصوم الأخرى من 92,298 م د سنة 2017 ليبلغ 80,726 م د في موفى 2018. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (44,626 م د) عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (6,303 م د) أعباء وأجور للدفع (7,770 م د) وضرائب وأداءات للدفع (3,937 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 54,185 م د أي بنسبة 5,1% لترتفع من 1 058,508 م د في نهاية سنة 2017 إلى 1 112,693 م د في موفى سنة 2018. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2017	2018	مبلغ التغير
موارد عادية	267,456	235,351	-32,105
موارد خصوصية (الإقتراضات)	332,979	383,340	50,362
موارد خصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	525,519	568,454	42,935
الحسابات المدينة	3,386	3,457	0,071
مستحقات أخرى على الحرفاء	2,319	2,097	-0,222
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	**1 131,659**	**1 192,699**	61,041
الفوائض المخصصة	-36,999	-40,516	-3,517
المدخرات	-36,152	-39,490	-3,339
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	**1 058,508**	**1 112,693**	54,185

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

ارتفع مبلغ هذا البند من 6,132 م د سنة 2017 إلى 9,100 م د في 31 ديسمبر 2018

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2018ارتفاعا بنسبة 28% أي من 180,865 م د في نهاية سنة 2017 إلى 231,458 م د في 31 ديسمبر 2018. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفى سنة 2018 ما قدره 7,220م د مقابل 7,606 م د في نهاية سنة 2017.

محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 1,983م د في سنة 2018 مقابل 2,047 م د في نهاية سنة 2017. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,836 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد) .

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 8,136 م د أي بنسبة 27,9% إذ بلغ 37,249 م د في موفى سنة 2018 مقابل 29,113م د في نهاية سنة 2017. وهي تمثل بالأساس مستحقات على الدولة بعنوان تحمل مخاطر صرف تسديد القروض الخارجية (5,338م د) وتحمل الدولة للقروض الفلاحية التي تم التخلي عنها (9,669 م د) وعمولات التصرف في الصناديق الخاصة (Intilak- ONA-FR - Fonapram) (7 د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2018 ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 85,744 م د في 31 ديسمبر 2018 مقابل 56,988 م د في 31 ديسمبر 2017.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 071,816 1 م د سنة 2017 إلى 128,912 1 م د في موفى سنة 2018. وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ511,083 م د و567 م د بعنوان ضمان إعتمادات.

4- النتائج:

الناتج البنكي الصافي:

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 22,9 % أي من 32,698 م د سنة 2017 إلى 40,194 م د خلال سنة 2018.

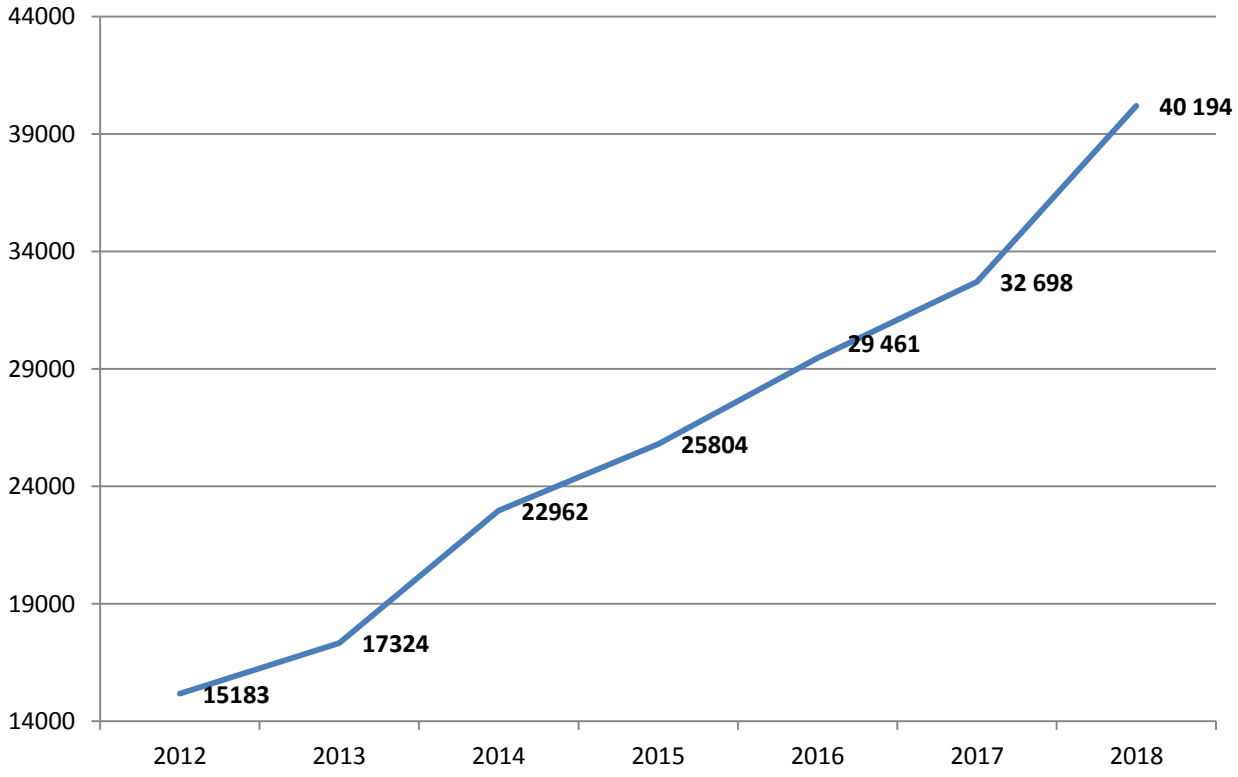

وتمثل حصة المداخيل المتأتية من الفوائد 60% من مجموع ايرادات البنك لسنة 2018.

وسجلت إيرادات البنك من العمولات انخفاضا بنسبة 19% خلال سنة 2018 أي من 6,833 م د خلال سنة 2017 إلى 5,537 م د سنة 2018. وذلك بسبب إنخفاض متأتي أساسا من إيقاف الFonaparm وتراجع نسق إنجاز المشاريع بسبب سيولة آلية إعتماد الإنطلاق في توفير التمويل الذاتي المستوجب.

الأعباء التشغيلية:

سجلت الأجور وأعباء نفقات التسيير ارتفاعا من 22,477 م د خلال سنة 2017 إلى 23,543 م د سنة 2018 متأتية أساسا من الزيادة القانونية في الأجور كما يبرزه الرسم التالي (أد):

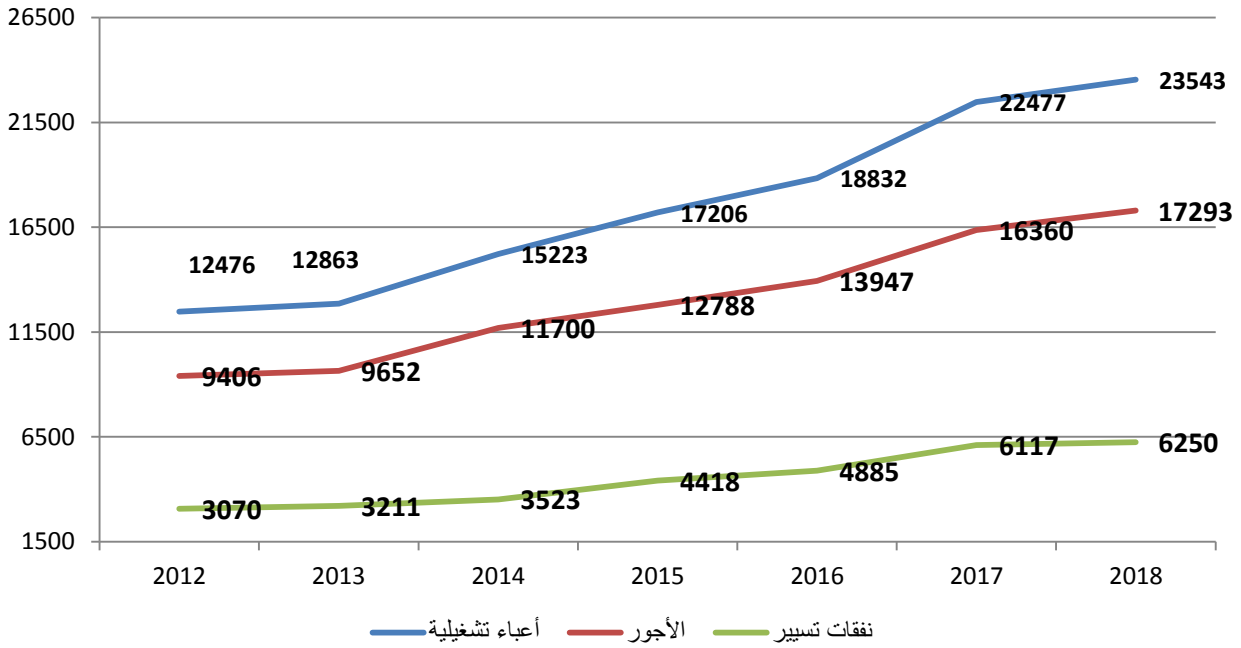

وتبعا لمستوى الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي، فقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2018 تحسنا ملحوظا ليبلغ 58,6 % مقابل 68,7 % خلال سنة 2017.

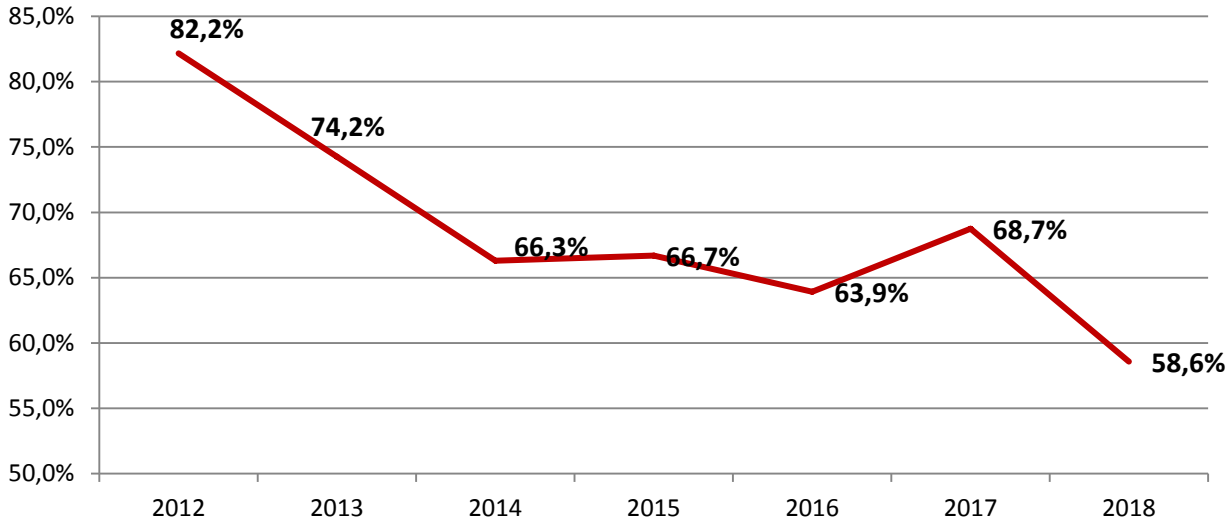

نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2018 نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 11,131 م د مقابل 6,339 م د في موفى سنة 2017 أي تطور بنسبة 75,6%.

مع الإشارة إلى أن البنك حافظة على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2018 بتخصيص مدخرات بلغت 4,350 م د مقابل مدخرات بـ 2,753 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي في الغرض.

والنتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2018 نتيجة صافية ربحية بـ5,841 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ3,101 مليون دينار خلال سنة 2017. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2012-2018 (أد):

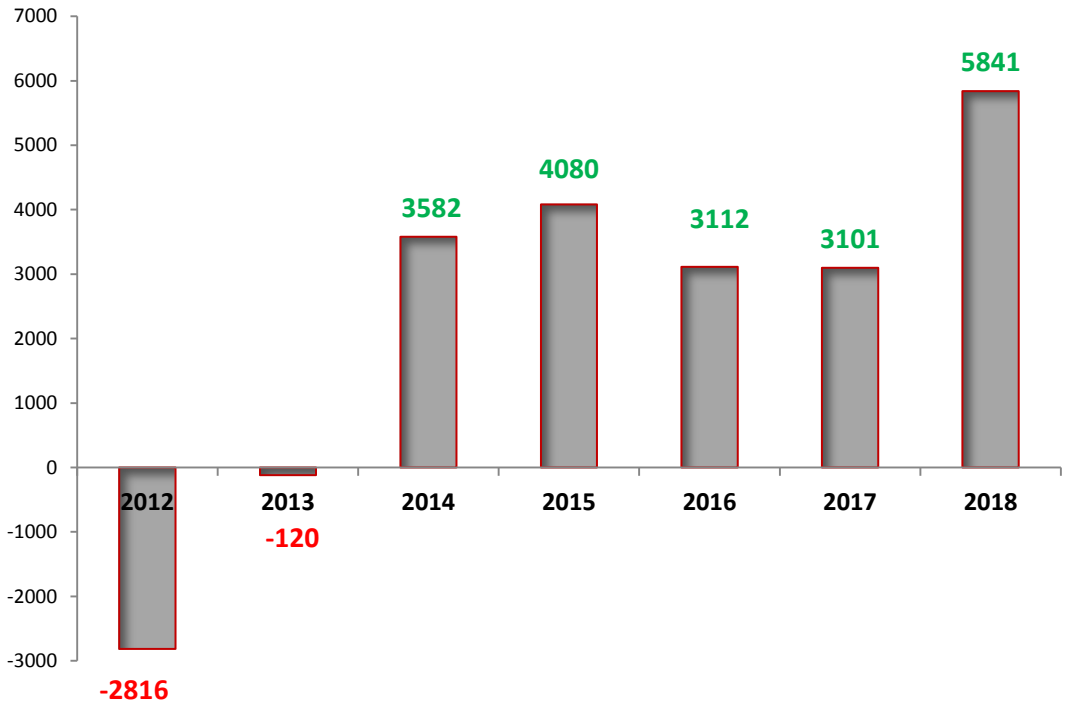

VI.تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2018

1. التقرير العام

RAPPORT GÉNÉRAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
RELATIF À L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2018

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

Rapport sur l'audit des états financiers

I. OPINION

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre assemblée générale du 27 juillet 2016, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne de Solidarité(BTS)** qui comprennent le bilan au 31 décembre 2018, l'état de résultat et l'état de flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes aux états financiers, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

A notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la **Banque Tunisienne de Solidarité** au 31 décembre 2018, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises.

II.FONDEMENT DE L'OPINION

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la **Banque Tunisienne de Solidarité** conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

III.QUESTIONS CLÉS DE L'AUDIT

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions. Ainsi, outre les questions décrites dans la section « **observations** », nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la BTS doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé. Ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues.

La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classées est une question clé de notre audit, parce que la valeur des engagements est importante dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2018 (79% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée. Or cette hypothèse sur laquelle se base la constitution des provisions pour couverture des actifs classées est affectée par des difficultés significatives d'exécution de la garantie FNG.

Ainsi, nous avons mis l'accent dans notre audit sur la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie, puisque cette capacité a un impact direct sur les engagements de la banque, sur le volume des provisions et sur le résultat de la période.

Les informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG, montre le caractère particulier de cette garantie et confirme les difficultés rencontrées quant à la satisfaction des exigences du Fonds National de Garantie pour accepter les dossiers présentés.

IV.Observations

IV-1. Garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG)

Nous attirons votre attention sur la note aux états financiers n° 2 « Respect des normes comptables tunisiennes, bases de mesure et principes comptables spécifiques » et plus précisément la sous note « *2.2.1.2. Règles d'évaluation des engagements et de détermination des provisions sur les engagements douteux* » qui décrit :

- Les critères de classification des crédits de microprojets ;
- Les modalités de détermination des provisions individuelles ;
- Les modalités de détermination des provisions collectives ;
- Les modalités de détermination des provisions sur actifs ayant une ancienneté dans la classe 4 supérieure ou égale à 3 ans.

Notre opinion n'est pas modifiée à l'égard de ce point, mais nous attirons votre attention sur les éléments et points suivants.

IV.1-1. Garantie FNG couvrant 90% des créances impayées

Conformément à l'article 13 bis du décret n°99-2648 du 22 novembre 1999, fixant les conditions et les modalités d'intervention et de gestion du Fonds National de Garantie (FNG), le Fonds National de Garantie prend en charge 90% des montants irrécouvrables des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité, et la banque prend en charge les 10% restants.

Se basant sur cette couverture, la Banque Tunisienne de Solidarité applique un abattement de 90% des provisions sur les créances impayées qui doivent être constatées conformément à la Circulaire BCT n°91-24 du 17 décembre 1991.

A titre prudentiel, la BTS provisionne la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation ont été refusées par le FNG pour divers motifs. Les demandes déposées et qui sont encore en instance à la date du 31 décembre 2018 (327 dossiers) continuent à bénéficier de l'abattement de 90% susvisée.

Les dossiers en instance doivent être débloqués dans les meilleurs délais afin de leur appliquer le traitement comptable approprié.

Par ailleurs, la BTS gagne à mettre en place un programme chronologique devant être exécuté sur plusieurs années. Ce programme permettra de :

- Recouvrer les créances impayées auprès du FNG après accomplissement de toutes les procédures nécessaires vis-à-vis des débiteurs principaux ;
- Provisionner (même à titre prudentiel) la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation seraient refusées par le FNG ;
- Provisionner les créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile.

En outre, ce programme pluriannuel gagne à être exécutée année par année et ce, en commençant par les années les plus anciennes (Méthode FIFO : 1998, 1999, 2000, …) jusqu'à apurement total des dossiers des crédits impayés.

IV-1-2. Créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a pas encore fixé le seuil minimum justifiant l'engagement des frais de poursuite et de recouvrement contentieux (arbitrage avantage / coût). Les créances impayées de très faible montant demeurent provisionnées à concurrence de 10% uniquement comme ci-dessus exposé.

A notre avis, il y a lieu de fixer dans les meilleurs délais le seuil du contentieux utile afin de provisionner les créances impayées dont le montant est inférieur à ce seuil.

IV-1-3. Garantie FNG couvrant 75% et 50% des frais engagés

Conformément à l'article 15 du décret n°99-2648 susvisée, le FNG intervient, lorsque le crédit devient irrécouvrable, pour prendre en charge 75% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les zones de développement régional et 50% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les autres zones.

Il y a lieu de noter à ce niveau que la BTS constate les frais de poursuite et de recouvrement contentieux dans les charges de l'exercice de leur engagement et constate les indemnisations reçues du FNG au titre de ces frais au passif du bilan et non pas en tant que produit.

A titre d'information, la BTS a été remboursée au titre de ces frais à concurrence de 294 140 dinars se rapportant à 1.769 dossiers, et ce, durant la période 2002-2018.

IV-2. Créances sur l'État au titre des pertes de change

La rubrique « Autres actifs » comporte une créance sur l'Etat s'élevant au 31 décembre 2018 à 2 681 KDT (voir note aux états financiers n° 3.6) correspondant à la prise en charge par l'Etat des risques de change relatifs aux emprunts BID.

Notre opinion n'est pas modifiée à l'égard de ce point, mais nous attirons votre attention sur le fait que ces différences de change s'étalent sur la période 2007 – 2016. Le montant y relatif n'a pas été recouvré jusqu'à la date de rédaction du présent rapport.

V. AUTRES POINTS

- **Garantie FNG couvrant les intérêts intercalaires**

Le Fonds National de Garantie prend en charge les intérêts découlant des montants impayés en principal des crédits, et ce, durant la période allant du début de l'engagement par la banque des procédures judiciaires de recouvrement contentieux du crédit jusqu'à la prise en charge par le FNG de la part lui revenant du crédit irrécouvrable.

A ce niveau, il y a lieu de noter que la BTS a adressé à la SOTUGAR (sous l'égide du Ministère des Finances) plusieurs courriers : le premier en date du 2 janvier 2017, le dernier en date du 30 novembre 2018. La BTS a demandé de concrétiser l'application des dispositions susvisées relatives à la prise en charge par le FNG des intérêts intercalaires. Toutefois, jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a reçu aucune indemnisation au titre de ces intérêts.

- **Taux de la provision collective**

Le calcul conformément à la note aux établissements de crédits n°2012-08 du 02 mars 2012 des taux de la provision collective à appliquer par groupe homogène de créance a abouti à des taux nettement supérieurs aux taux minimum fixés par cette note. La Banque a opté par conséquent à l'application des taux minimums. Cette option a eu pour effet de réduire le montant de la provision collective comptabilisée.

VI. RAPPORT DU CONSEIL D'ADMINISTRATION

La responsabilité du rapport du conseil d'administration incombe au conseil d'administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport du conseil d'administration et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du Code des Sociétés Commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la Banque Tunisienne de Solidarité dans le rapport du conseil d'administration par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport du conseil d'administration et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport du conseil d'administration semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport du conseil d'administration, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

VII.RESPONSABILITÉ DU CONSEIL D'ADMINISTRATION ET DES RESPONSABLES DE LA GOUVERNANCE POUR LES ÉTATS FINANCIERS

Le Conseil d'administration de la Banque Tunisienne de Solidarité est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément au système comptable des entreprises, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la Banque Tunisienne de Solidarité à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la Banque Tunisienne de Solidarité ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe au Conseil d'Administration et aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la Banque Tunisienne de Solidarité.

VIII.RESPONSABILITÉ DE L'AUDITEUR POUR L'AUDIT DES ÉTATS FINANCIERS

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Une description plus détaillée des responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers se trouve sur le site Web de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie, à www.oect.org.tn. Cette description fait partie du présent rapport de l'auditeur.

Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

I. EFFICACITÉ DU SYSTÈME DE CONTRÔLE INTERNE

En application des dispositions de l'article 266 du Code des Sociétés Commerciales, nous avons procédé aux vérifications périodiques portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la Banque Tunisienne de Solidarité. A ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

II. CONFORMITÉ DE LA TENUE DES COMPTES DES VALEURS MOBILIÈRES À LA RÉGLEMENTATION EN VIGUEUR

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la Banque Tunisienne de Solidarité avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe à la Direction et au Conseil d'Administration de la Banque.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la Banque Tunisienne de Solidarité avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 18 mars 2019

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour le Groupement FINACO – ABC	Pour IMAC – Audit & Conseil
Yahia ROUATBI	Khaled THABET

2. التقرير الخاص

IMAC AUDIT & CONSEIL

Groupement FINACO Accountancy & Advisory — A.B.C. Audit & Conseil

RAPPORT SPÉCIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
RELATIF À L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2018

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

En exécution de la mission de commissariat aux comptes relative à l'exercice clos le 31 décembre 2018, qui nous a été confiée par votre Assemblée Générale Ordinaire et en application des dispositions de l'article 62 de la loi n°2016-48 du 11 juillet 2016, relative aux banques et aux établissements financiers ainsi que des articles 200 et suivants du Code des Sociétés Commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions et opérations visées par ces textes.

Notre responsabilité consiste à vérifier le respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte, in fine, dans les états financiers.

Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé.

Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation.

I. OPÉRATIONS RÉALISÉES RELATIVES À DES CONVENTIONS NOUVELLES (AUTRES QUE LES RÉMUNÉRATIONS DES DIRIGEANTS)

Votre conseil d'administration ne nous a pas avisés de l'existence, au titre de l'exercice 2018, d'opérations relatives à des conventions nouvelles entrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés. Nos travaux n'ont pas relevé l'existence de telles conventions.

II. OPÉRATIONS RÉALISÉES RELATIVES À DES CONVENTIONS ANTÉRIEURES (AUTRES QUE LES RÉMUNÉRATIONS DES DIRIGEANTS)

L'exécution des conventions conclues par la "BTS" pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressources "FOPNAPRAM", "FOSDAP" et le Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2018 se détaillent comme suit :

Commissions perçues par la BTS au titre des déblocages et recouvrement relatifs à l'exercice 2018, relatives a :	Montants en KDT
Gestion de la ligne de financement microcrédits allouée par l'Etat	1 174
Commission de gestion Art. 11 MC	435
Commissions de gestion Prêt participatif LCF 2015	61
Gestion des ressources "FOSDAP" allouées par l'Etat	5
Gestion des ressources "FONAPRAM" allouées par l'Etat	340
Gestion des ressources de l'Office National de l'Artisanat, allouées par l'Etat	382
Gestion des ressources "FONDS INTILEK" allouées par l'Etat	213
Gestion des ressources "Programme BTP" allouées par l'Etat	67
Gestion des ressources "Ministère de la femme" allouées par l'Etat	123
Gestion des ressources "MFPE" Entreprise Solidaire	1

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre Conseil d'Administration ne nous a avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2018, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III. OBLIGATIONS ET ENGAGEMENTS DE LA BTS ENVERS SES DIRIGEANTS

III-1. Rémunérations et avantages du Directeur Général

La rémunération du Directeur Général a été fixée par l'arrêté de la Présidence du Gouvernement du 24 avril 2017, et ce, selon la première modalité du décret gouvernemental n° 2015-2217 du 11 décembre 2015, fixant le régime de rémunération des chefs d'établissement et des entreprises publics et des sociétés à majorité publique.

Le Directeur Général de la BTS bénéficie en outre des avantages suivants :

Avantages en nature	Montant
* Voiture de fonction, acquise en 2015 pour 98 KDT L'amortissement de cette voiture au titre de l'exercice 2018 s'élève à :	19.600 dinars
* Bons d'essence (quota mensuel)	500 Litres
* Frais de communications (montant mensuel)	40 dinars

III-2. Encours des crédits alloués au Directeur Général

L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Président Directeur Général s'élève au 31 décembre 2018 à 8 003 DT.

III-3. Rémunérations et avantages du Directeur Général Adjoint

La rémunération du Directeur Général Adjoint "Monsieur Khelifa SBOUI" nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers.

Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 400 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction (acquise fin 2014 pour un montant de 68 223 DT et amortie au titre de l'exercice 2018 à concurrence de 13.645 DT) et du remboursement des frais téléphoniques (50 DT par trimestre).

Par ailleurs, il y a lieu de noter que le Conseil d'administration tenu le 21 juin 2018 a révisé à la hausse les montants des indemnités de fonction, de logement, de représentation et de sujétions du DGA. Il a également fixé le montant de la prime de performance lui revenant au titre de l'année 2017 à 19.500 dinars bruts.

III-4. Encours des crédits alloués au Directeur Général Adjoint

L'encours des crédits accordés par la banque à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2018 à 220 873 DT.

III-5. Jetons de présence et primes spécifiques revenant aux administrateurs

L'assemblée générale ordinaire des actionnaires tenue le 30 Avril 2018 a fixé les montants au titre de l'exercice 2017, des jetons de présence et des primes revenant aux administrateurs, présidents et membres des comités émanant du Conseil d'administration comme suit :

- Jetons de présence : 5.000 dinars bruts par administrateur ;
- Prime de 1.000 dinars nets pour chaque réunion au profit du président de chaque comité émanant du Conseil d'administration sans dépasser 6.000 dinars nets par exercice pour chaque président de comité ;
- Prime de 500 dinars nets pour chaque réunion au profit de chaque membre des comités émanant du Conseil d'administration sans dépasser 3.000 dinars nets par exercice pour chaque membre de comité.

III-6. Obligations et engagements de la BTS envers ses dirigeants

Les obligations et engagements de la Banque Tunisienne de Solidarité envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers pour l'exercice clos le 31 Décembre 2018, se présentent comme suit *(en TND) :*

Nature des rémunérations	Directeur Général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs	
	Charges de l'exercice	Passifs au 31/12/2018	Charges de l'exercice	Passifs au 31/12/2018	Charges 2018	Passifs au 31/12/2018
Avantages à court terme	189 577	31 403	130 918	33 627	69 375	124 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	4 305	18 296	-	-
Autres avantages à long terme	-	-	-	-	-	-
Indemnités de fin de contrat de travail	-	-	-	-	-	-
Paiements en actions	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**189 577**	**31 403**	**135 223**	**51 923**	**69 375**	**124 000**

N.B. *Les montants indiqués sont bruts et comportent les avantages en nature, les cotisations sociales et l'impôt sur le revenu.*

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des dispositions de l'article 200 et suivants et 475 du Code des sociétés commerciales.

Tunis, le 18 mars 2019

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour le Groupement FINACO – ABC	Pour IMAC – Audit & Conseil
Yahia ROUATBI	Khaled THABET

VII. تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2018

التقرير السنوي الثالث
للرقابة الشرعية
حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2018
المتعلق ببرنامج التمويل الإسلامي YES-TU

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة نجوى بالحاج المحترمة/ رئيسة مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن ورئيسة الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السيدات و السادة مساهمي البنك التونسي للتضامن المحترمين

السيد محمد كعنيش المحترم/ المدير العام

السيد خليفة السبوعي المحترم/ المدير العام المساعد

السادة أعضاء مجلس الإدارة / المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نحتفل جميعا بمرور ثلاث سنوات على تعهد البنك التونسي للتضامن بتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU الذي بعث بموجب الاتفاقية الدولية المبرمة بين الحكومة التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 27 فيفري 2012 والمتعلقة ببرنامج التمويل الأصغر لدعم التشغيل الذاتي وتنمية الاستثمار لصالح الشباب بالجمهورية التونسية .

ووفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم05 أوت 2015 بناء على مداولات اجتماع مجلسكم الموقر المنعقد في دورته رقم (80) يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد لائحتها التنظيمية وتسمية عضويها،

نتولى، بعون الله وتوفيقه، تقديم التقرير السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية حول نشاط البنك التونسي للتضامن المتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي أدارها البنك خلال سنة 2018:

أولا :أطلعت الهيئة على أعمال خلية التدقيق الشرعي الداخلي و على تقاريرها حول عينات من ملفات التمويل في كامل مراحلها.

و هي تسجل وقوف المشرفين على هذه الخلية بمراقبة امتثال الموظفين في المصالح و الإدارات المعنية للإجراءات التنفيذية المعتمدة وتوجيههم لتدارك بعض الإخلالات، إن وجدت، مقارنة بالعقود المصادق عليها و بالقرارات الصادرة عن الهيئة.

و نود الإشارة إلى أنه من الواجب الاسراع في ادراج عملية العدول عن التمويل بعد الانجاز (جزئي أو كلي) ضمن النظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في منتج المرابحة بغاية تفادي أي اخلال و تبعا لذلك تحيين دليل الإجراءات كلما اقتضى الأمر ذلك.

و في ما عدى ما سبق ذكره ، فإننا نصرح أن عمليات البنك تحت هذا العنوان كانت مطابقة لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا : بعد الإطلاع على التقرير الخاص بنشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرج من القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2018، نشير إلى أن كافة الأرقام و الإحصائيات أعدت من طرف الإدارة التنفيذية للبنك المؤهلة قانونا لعرضها على مجلس الإدارة لضبطها وتقديمها للجمعية العامة العادية للمساهمين للمصادقة عليها، نقدم في ما يلي الملاحظات التالية:

أ. تمت تعبئة كل الموارد المخصصة لتمويل دعم تشغيل الشباب و البالغة 77.5 م.د.

ب. بلغ حجم التمويلات المصادقة عليها والمتراكمة لفترة ثلاث سنوات 51 م.د بينما بلغت التمويلات المنجزة 40.5 م.د

ج. توزعت التمويلات القائمة والبالغ مجموعها 31.3 م.د حسب الصيغة المعتمدة إلى 24.8 م.د مرابحة و 6.5 م.د إجارة .

د.كما بلغت التعهدات خارج الموازنة مبلغ 18 م.د

ويجري العمل حاليا لوضع إجراءات متابعة التحصيل و إجراءات النزاعات بصفة دقيقة لمساعدة الموظفين على القيام بما يلزم للحفاظ على حقوق البنك وكذلك مساعدة أكثر عدد ممكن من أصحاب المشاريع على الانتفاع بمزايا هذا البرنامج .

و حتى تكتمل شروط مطابقة المعايير الإسلامية في الموارد و الاستعمالات، فإننا نذكر بما أوردناه في تقريري هيئة الرقابة الشرعية لسنتي 2016 و 2017 من ضرورة البحث عن أفضل الشروط لاستثمار السيول المتاحة و السيول المتأتية من الإستردادات في أدوات التمويل الإسلامي و ذلك سعيا لتواصل هذا النشاط المبارك خلال السنوات القادمة، وهذا ما سيأدي حتما إلى الرفع من مردودية هذا البرنامج.

وفي الختام، نهنئ السادة المساهمين و القائمين على البنك التونسي للتضامن بالنتائج الطيبة و المتواصلة، سائلين المولى العلي القدير بأن يكلل أعمالكم بالنجاح و التقدم.

حرر بتونس في 12 مارس 2019

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة	**عضو الهيئة**
الدكتور منير التليلي	**الأستاذ محفوظ الباروني**

VIII.قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2018

(29 أفريل 2019)

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 29أفريل 2019، بعد إطلاعها على:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2018 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018،
- تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2018،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2018 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الرابع:

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2018على النّحو التّالي:

		المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2018	:	5 841 108,160
النتائج المؤجلة في 31-12-2017	:	6 746 421,300
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	:	**12 587 529,460**
إحتياطات قانونية (5%)	:	-629 376,473
الصندوق الإجتماعي		-400 000,000
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2018	:	**11 558 152,987**

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الخامس:

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين :

- السيد عبد الرؤوف العجيمي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيدة منية البير حرم الهمامي. وذلك للمدة المتبقية من عضوية هذه الأخيرة والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2018.
- السيد محمد عادل السويسي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد محمد كعنيش. وذلك للمدة المتبقية من عضوية هذا الأخير والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2018.
- السيدة سميرة الفندري عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد نجيب الخبوشي من 30 جانفي 2019 إلى 26 أفريل 2019

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامّة العادية:

- تجديد تسمية السيدة نجوه بن الأمين بالحاج عبد الله عضوا ممثلا للدولة بمجلس الإدارة،
- تجديد تسمية السيد عبد الرؤوف العجيمي عضوا ممثلا للدولة بمجلس الإدارة،
- تجديد تسمية السيد محمد عادل السويسي عضوا ممثلا للدولة بمجلس الإدارة،
- تسمية السيد العربي الزواوي عضوا ممثلا للدولة بمجلس الإدارة،
- تسمية السيدة نجلاء بن عبد الله عضوا ممثلا للدولة بمجلس الإدارة،

وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2019-2020-2021) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2021.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار السابع:

قررت الجلسة العامة ما يلي:

المصادقة بالأغلبية على تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2018 بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة

المصادقة بالإجماع على تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 6000 دينار صافية في السنة لكل رئيس لجنة،
- منحة بخمسمائة (500) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 3000 دينار صافية في السنة لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار الثامن:

تقرر الجلسة العامّة العادية تجديد المدة النيابية لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك كما يلي:

- السيد منير التليلي رئيس
- السيد محفوظ الباروني، عضو

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2018-2019-2020).

وتحدد مكافآت الحضور المسندة إليهما بخمسة آلاف دينار صافية سنويا لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار التاسع:

تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين:

- مكتب ICCA **لصاحبه أنيس السماوي** ،
- مجمع مكتب الخبرة والمحاسبة **لصاحبه رفيق داود** ومكتب الخبرة والمحاسبة **لصاحبه وجدي قرفالة** الممثل للمجمع ،

مراقبا حسابات البنك للتصديق على القوائم المالية لسنوات (2019-2020-2021) وتنتهي مهمتهما بإنعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات البنك للسنة المالية 2021.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

البنك التونسي للتضامن
56 شارع محمد الخامس 1002 تونس
الهاتف: 71.844.040 - الفاكس: 71.845.537
البريد الإلكتروني: bts@bts.com.tn